الأوهام في بعض ما نسب إلى المبرد من أقوال

د. محمود عبد العظيم محمد نصر
قسم اللغة العربية
كلية إعداد المعلمين/ جامعة التحدي

المقدمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام على خاتم رسل الله محمد بن عبد الله وعلى آله ومن اهتدى بهداه أما بعد :

فلقد تبين لي أثناء قراءاتي في تراثنا النحوي والصرفي أن هناك أقوالا كثيرة قد نسبت إلى المبرد وفي كتبه ما يخالف هذه الأقوال، ودارس العربية لا يخفى عليه قدر المبرد بين كبار علماء النحو فبسيبويه و المبرد بدئت وختمت دولة المجتهدين في علم النحو من علماء البصرة الذين استبقوا الباب لاستنباط مسائله وبناء قواعده وتخير شواهده من بين عشاق النحو ، والذي يثير الدهشة ويبعث على العجب والحيرة أن من بين الذين نسبوا للمبرد أقوالا وفي كتبه ما يخالف هذه الأقوال أعلاما كبارا في هذا الفن منهم : الحاجب والرضي ، وابن يعيش ، والسيوطي ، والبغدادي ، وغيرهم.. وربما كان ذلك راجعا إلى رجوع المبرد عن شيء من أقواله.

يقول ابن جني :

إن من الشائع في الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباس يتتبع به كلام سيبويه ، وسماه مسائل الغلط .. ونقل أن أبا العباس المبرد كان يعتذر منه ، ويقول (هذا شيء كنا رأيناه في أيام الحداثة ، فأما الآن فلا) ومع هذه القول ، فإن المطلع على كتابي المقتضب والكامل يجد أن المبرد لا يزال ينتقد سيبويه في أربع وثلاثين مسألة في المقتضب ، وفي خمس مسائل في الكامل.[1]

وربما كان ذلك راجعا للنقص البشري فلابد للصارم أن ينبو ، وللجواد أن يكبو وللإنسان في طور نضجه أن يهفو .فالكمال والعظمة كالكبرياء والعظمة وهما لله وحده ، فإن كانت هفوات عدها البعض هنات ولكنها هينات إذا قيست بما كان من سواهم ولسان حالهم في فم الدنيا ينشد على سمع الزمان :

تعيرني بالنقص والنقص شامل ** ومن ذا الذي يعطي الكمال فيكمل

وأشهد أني ناقص غير أنني ** إذا قيس بي قوم كثير تقللوا

ومهما يكن من سبب في نقل أقوال المبرد وفي كتبه ما يخالف هذه الأقوال ؛ فقد عقدت العزم على جمع هذه الأقوال وبيان ما أراده المبرد وتجليه مذهبه إحقاقا للحق ولتكون دافعا قويا لكل باحث الا يعتمد على الأوشاب ويترك الحنص.

جاء البحث في صورة مسائل نحوية وصرفية حيث بدئت كل مسألة بعنوان يتلاءم ومضمون المسألة ، ثم عرضت الأقوال التي نسبت للمبرد ، وقمت بعرض أقوال المبرد من خلال كتبه ، وبينت الفرق بين ما نسب للمبرد من أقوال وبين ما تنطق به نصوصه من مخالفة لما نسب له .ويتفصل هذه المسائل - فهرس الموضوعات -

عرضت أقوال النحويين في كل مسألة من خلال الرجوع إلى كتب أصحاب هذه الأقوال .وثقت مختلف الشواهد التي جاءت في البحث من القرآن الكريم ، والشعر العربي المعتد به في الاستشهاد للقواعد النحوية.

المسألة الأولى
الوهم فيما نسب للمـ
من قول في باب إعم ال
المصدر

ينسب ابن الحاجب ، والرضي ، والبغدادي في الخزانة[2] إلى المبرد منع عمل المصدر المحلي بأل مخالفا لسيبويه .

ففي شرح الكافية - سيبويه والخليل جوزا إعمال المصدر المعرف باللام مطلقا نحو قوله :-

ضعيف النكاية أعداءه ** يخال الفرار يراخى الأجل [3]

وقوله :-

لقد علمت أولى المغيرة أنني ** كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا[4]

فينبغي على هذا ، أن يجوز : عجبت من الضربك زيدا على أن الكاف مفعول، والمبرد منعه ، قال : لاستفحال الاسمية فيه.

وقال في قوله : أعداءه ، أي : في أعدائه ، قال : أو يكون منصوبا بمصدر منكر مقدر، أي ضعيف النكاية نكاية أعداءه فيضمر المصدر لقوة القرينة الدالة عليه،[5] كلام الرضي من خلال النص السابق واضح في نسبه للمبرد منع عمل المصدر المحلي بأل عمل الفعل ، إلا أن قول المبرد في المقتضب يخالف ذلك حيث

قال : (.. وتقول أعجبني الضَرب زيدٍ عمرا ، فمما جاء في القرآن منونا قوله : (أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما) [6]

وقال الشاعر فيما كان بالألف واللام :

لقد علمت أولى المغيرة أنني ** لحقت فلم أنكل عن الضرب مسمعا [7]

أراد عن ضرب مسمع ، فلما أدخل الألف واللام امتنعت الإضافة فعمل عمل الفعل [8] . فكلام المبرد واضح وصريح من خلال النص السابق أن المصدر يعمل منكرا ، ومعرفا ، كما يرى سيبويه [9] ذلك عندما استدل على إعمال المصدر المحلي بأل بقول الشاعر:

لحقت فلم أنكل عن الضرب مسمعا**فقد نصب مسمعا بالضرب [10]

ومما تجدد الإشارة إليه أن محقق المقتضب قد نبه إلي ما نسبه الرضي وغيره للمبرد من عدم إعمال المصدر المحلي بأل بقوله : " والرضي والبغدادي ينسبان إلي المبرد منع عمل المصدر المحلي بأل مخالفا لسيبويه "[11] وبيّن أن ذلك مخالف لمفهوم كلام المبرد .

المسألة الثانية

الوهم فيما نسب للمبرد من قول في باب خبر " ما " و " لا " المشبهتين بليس

ننسب الرضي للمبرد أنه يرى إعمال ((ما)) النافية مع زيادة ((إن)) بعدها قال في شرح الكافية : " وقد جاءت إن بعدها غير كافة ، شذوذا وهو عند المبرد قياس .. " [12] وبمطالعة كتب المبرد نجده يقول بغير هذا الذي نسب له فقد قال في المقتضب : " وتكون " إن " زائده في قولك : ما إن زيد منطلق فيمتنع " ما " بها من النصب الذي كان في قولك : ما زيد منطلقا .. كما يمتنع " إنّ " الثقيلة بها من النصب في قولك : إنما زيد أخوك . فمن ذلك :

فما إن طبنا جبنٌ ولكن ** منايانا ودولة آخرينا[13] " [14]

ويقول في موضع [15] آخر : " أن تدخل مع " ما " فتردها إلي الابتداء ، كما تدخل "ما" علي "إنّ" الثقيلة ، فتمنعها عملها ، وتردها الي الابتداء في قولك : إنما زيد أخوك . . . وذلك قولك : ما إن يقوم زيد ،

ما إن يقوم زيد منطلق . لا يكون الخبر إلا مرفوعا لما ذكرت لك ...."

فكلام المبرد من خلال النصين السابقين صريح في أن " إن " زائدة كفت " ما " النافية عن العمل ، وليس كما نسب له من قبل الرضي من أنه يري 'عمال " ما " النافية مع الزيادة " إن " بعدها .

المسألة الثالثة

الوهم فيما نسب للمبرد من قول في باب معرفة الزوائد ومواضيعها

ننسب ابن جني للمبرد القول بأنه أخرج الهاء من حروف الزيادة بقول في كتابه سر صناعة الإعراب - أخرج أبو العباس الهاء من حروف الزيادة . وهذه مخالفة منه للجماعة ، وغير مرضي منه عندنا ، وذلك أن الدلالة قد قامت علي زيادة الهاء فما زيدت فيه الهاء قولهم : أمهات ..... "[16]

وما قال به ابن جني قال به أيضا ابن يعيش في شرح المفصل [17] والرضي في شرح الشافية [18] والأشموني [19] ، والشيخ خالد الأزهري في التصريح بمضمون التوضيح [20] ، والبغدادي في الشرح شواهد الشافية [21] . ونصوص المبرد في المقتضب تبدد أقوال هولاء العلماء حيث قال في باب معرفة الزوائد - وهي عشرة أحرف : الألف ، والياء، والواو ، والهمزة ، والتاء ، والنون، والسين ، والهاء ، واللام ، والميم " [22] .

فهذا الكلام صريح من المبرد بأن الهاء من حروف الزيادة يوضح الوهم المنسوب إليه وهو أنه أخرج الهاء من حروف الزيادة .

المسألة الرابعة

الوهم فيما نسب للمبرد من قول في باب ما لاينصرف

نسب الرضى في شرح الكافية للمبرد القول بإبدال النون من الهمزة حيث قال - .. وقال المبرد : جهة الشبه أن النون في الأصل كانت همزة بدليل قلبها إليها في صنعاني وبهراني ، في النسب إلي صنعاء وبهراء " [23] .

ثم بدأ يرد رأي المبرد بقوله : - وليس بوجه ، إذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال : - إن النون أبدل منها ، وأما صنعاني وبهراني

فالقياس صنعاوي وبهراوي ، كحمراوي ، فأبدلوا النون من الواو شاذا وذلك للمناسبة التي بينهما . . " [24] .

والذي يقوله المبرّد في المقتضب : " والنون تكون بدلا من ألف التأنيث في قولك : غضبان وعطشان ، إنما النون والألف في موضع ألفي حمراء يافتي ، ولذلك لم تقل : غضبانة ، ولاسكرانه ، لأن حرف تأنيث لايدخل على حرف تأنيث فكذلك لاتدخل على ما تكون بدلا منه " [25] .

وقال في موضع آخر " وكذلك فعلان الذي له فعلي إنما نونه بدل من الألف التي هي آخر حمراء . [26]

وقال في موضع آخر " وتزاد مع الألف في غضبان وسكران " [27]

وقال في موضع آخر النون في نحو غضبان مشبهة لألف التأنيث قال : " و إنما امتنع من ذلك ، لأن النون اللاحقة بعد الألف بمنزلة اللاحقة بعد الألف للتأنيث في قولك حمراء وصفراء ثم أخذ يعدد وجوه الشبه بينهما " [28] .

فنصوص المبرّد السابقة لم تكن قاطعة بأن النون تبدل من الهمزة ، كما صرح

بذلك الرضى ، كما أني لم أقف في كلام الرضى في هذه المسألة أنه نسب مخالفة المبرّد لسيبويه كما ذكر أستاذنا الدكتور عضيمة حيث قال : " والرضى في شرح الكافية والأشموني في باب ما لا ينصرف نسبا إلى المبرّد أنه خالف سيبويه ، وجعل النون بدلا من الهمزة " [29] .

المسألة الخامسة

الوهم فيما نسب للمبرد من قول في باب المفعول المطلق

ننسب ابن يعيش [30] للمبرد القول بأن ناصب تبتيلا ، ونباتا في قوله تعالي (وتبتل إليه تبتيلا) [31] وقوله جل شأنه " والله أنبتكم من الأرض نباتا "[32] هو الفعل الظاهر المذكور وأنه خالف في ذلك سيبويه حيث قال " وأكثر النحويين يعمل فيها الفعل المذكور ، لاتفاقهما في المعنى وهو رأي أبي العباس المبرد والسيرافي ... وبعضهم يضمر لها فعلا من لفظها .. أي أنبتكم فنبتم نباتا وهو مذهب سيبويه "[33]

والرضي كذلك ننسب إلي المبرد أن المصدر منصوب بالفعل الظاهر، وعند سيبويه بالفعل المقدر ويختار رأي المبرد حيث قال " .... ومذهب سيبويه في كليهما أن المصدر منصوب بفعله المقدر ، أي تبتل إليه وبتل تبتيلا .

فأنبتكم من الأرض فنبتم نباتا ، وقعدت وجلست جلوسا .

ومذهب المازني و المبرد والسيرافي ، أنه منصوب بالفعل الظاهر ، وهو أولى ظو لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئه إليه . "[34]

تلك هي النصوص الواردة عن ابن يعيش والرضي أما النصوص الواردة عن سيبويه والمبرد لا تبيّن مخالفة بينهما يقول سيبويه : " هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل ، لأن المعنى واحد وذلك قولك : اجتوروا تجاورا ، وتجاوروا

اجتوارا ، لأن معنى اجتوروا وتجاوروا واحد . ومثل ذلك انكسر كسرا ...

وقال لله تبارك وتعالى " والله أنبتكم من الأرض نباتا "[35]، لأنه إذا قال : أنبته فكأنه قال : قد نبت ، وقال عز وجل " وتبتل إليه تبتيلا "[36]، لأنه إذا قال تبتل فكأنه قال : بتل .... "[37]

ويقول المبرد : " واعلم أن الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أن يحمل مصدر أحدهما على الآخر ، لأن الفعل الذي ظهر في معني فعله الذي ينصبه ، وذلك نحو قولك : أنا أدعك تركا شديدا وقد

تطويت انطواء ، لأن تطويت في معني انطويت قال الله عز وجل : " وتبتل إليه تبتيلا "[38] لأن تبتل وبتل بمعني واحد وقال : " والله أنبتكم من الأرض نباتا "[39] ، [40] .

يري المبرد من خلال النص السابق أن الناصب لـ تبتيلا ، ونباتا في الآيتين فعل محذوف بدليل قوله : " فكأن التقدير والله أعلم . والله أنبتكم فنبتم نباتا "[41] ليس بين كلام المبرد وبين كلام سيبويه مخالفة كما تبين من نص سيبويه السابق ، وقد عبر السيوطي عن التوافق في الرأي في هذه المسألة بين المبرد وسيبويه فقال : " الثاني أنه منصوب بفعل ذلك المصدر الجاري عليه مضمرا والفعل الظاهر دليل عليه وعليه المبرد وابن خلدون وابن خروف وعزاه لسيبويه "[42] .

ويؤيد كلام السيوطي ما ذهبت إليه من أنه لا اختلاف بين سيبويه والمبرد في القول بأن الناصب للمصدر هو الفعل المحذوف ، كما يوضح ويدعم القول بأن ما نسب إلى المبرد من القول بأن الناصب هو الفعل الظاهر من قبيل الوهم .

المسألة السادسة

الوهم فيما نسب للمبرد من قول في باب همزة القطع وهمزة الوصل

ننسب الشيخ خالد الأزهري إلى المبرد القول بأن أداة التعريف الهمزة وحدها واللام زائدة للفرق بينهما وبين همزة الاستفهام[43] .

و ينسب الرضى له ذلك أيضا فقال : " وذكر المبرد في كتاب (الشافي) أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وإنما ضم اللام إليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام "[44] .

وبالبحث عن كتاب الشافي الذي قال فيه المبرد ذلك الكلام كما يقول الرضى لم أجده بعد طول بحث فتوجهت إلى المقتضب فوجده قد قال في هذه المسألة كلاما يخالف ما نسب إليه في الشافي حيث قال المبرد في المقتضب في باب معرفة ألفات القطع وألفات الوصل بما يفيد بأن أداة التعريف هي (أل) فقال : " ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف / وزعم الخليل أنها كلمة بمنزلة (قد) تنفصل بنفسها ، وأنها في الأسماء بمنزلة

(سوف) في الأفعال ، لأنك إذا قلت : جاءني رجل فقد ذكرت منكرا ، فإذا أدخلت الألف واللام صار معرفة معهودا ."[45].

يفيد حديث المبرد أن (أل) بجملتها هي أداة التعريف ، وهو في ذلك يردد ما قاله به سيبويه فقد تكلم عنها في موضعين [46] وكلامه يفيد بأن أداة التعريف هي(أل) والخلاف بينه وبين الخليل في الهمزة أزائدة أم هي أصلية ثم وصلت لكثرة الاستعمال وهذا هو مافهمه ابن مالك من كلام سيبويه .

المسألة السابعة

الوهم فيما نسب للمبرد من قول في وقوع الاسم بعد قلما

نسب ابن هشام إلى المبرد القول بأن (ما) زائدة في قلما ووصال فاعل للفعل في قول الشاعر :

صددت فأطولت الصدود وقلما ، وصال على طول الصدود يدوم [47]

يقول ابن هشام : "وزعم المبرد أن (ما) زائدة و"وصال" فاعل لا مبتدأ ."[48] وقد تحدث المبرد في تعليقه على البيت السابق فقال : " وإنما (قلما) للفعل ، وعلى هذا قال الشاعر حيث اضطر ."[49] فنص المبرد واضح حيث يفيد بأن دخول قلما على الاسم "وصال" ضرورة ، لأنها تختص بالدخول على الجملة الفعلية وهو موافق لسيبويه في هذا القول حيث استشهد بهذا البيت في موضعين [50] من كتابه على أنه ضرورة لوقوع الاسمية بعد قلما لأن (ما) تكف الفعل (قل) ولا يقع بعد قلما إلا الجملة الفعلية ، وكذلك استشهد به المبرد في النص السابق وقال في موضع آخر من المقتضب [51] : "تقول قل رجل يقول ذلك فإن أدخلت (ما) امتنعت من الأسماء وصارت للأفعال فتقول : قلما يقول زيد ".

المسألة الثامنة

الوهم فيما نسب للمبرد من قول في تصحيح اسم المفعول من الأجوف الواوي العين الثلاثي

يتضح لنا بجلاء أنه لاخلاف بين سيبويه المبرد ولا في أن البيت ضرورة على خلاف ما نسبه ابن هشام في المغني للمبرد .

نسب أبو الفتح إلى المبرد القول بأنه يجيز مطلقا تصحيح اسم المفعول من الأجوف الواوي العين الثلاثي ويرد عليه بأن هذا من قبيل الشاذ في القياس والسماع وهو بمنزلة نصب الفاعل ورفع المفعول قال أبو الفتح في المنصف "والشاذ في القياس والاستعمال

جميعا ما أجازه أبو العباس المبرّد من تتميم مفعول من ذوات الواو التي هي عين ، لأنه أجاز في مقول مقوول ، وفي مصوغ مصووغ . "[52].

وقال في موضع آخر : " وأجاز أبو العباس إتمام مفعول من الواوى خلافا لأصحابنا كلهم قال أبو علي : وهذا خطأ ، لأنه يجيز شيئا يدفعه القياس وهو غير مسموع فقياسه قياس من قال ضربت زيد"[53].

وقال ابن جني أيضا في كتابه المقتضب : "وأجاز أبو العباس إتمام مفعول من الواوى في هذا الباب كله فاستحسن من هذا ما يدفعه السماع والقياس . "[54].

والسيوطي في الهمع يقول : " وثوب مصوون ولا يقاس على ما سمع من ذلك خلافا للمبرّد"[55]. ويقول الأشموني في شرحه : "نسبة الجواز المطلقة أيضا إلي المبرّد أما ابن يعيش فقد أخطأ في ناحيتين : نسب إلي سيبويه أنه روي شيئا عن العرب من إتمام المفعول من الأجوف الواوي ثم نسب الجواز المطلق إلي المبرّد قال : " لايتمون مفعولا من الواو فلا يقولون هذا هو الأشهر وحكي سيبويه أنهم يقولون ثوب مصوون ...
وأنشدو :

* المسالك في عنبره المدووف *

والأشهر المصون والمدوف ، وأجاز أبو العباس إتمام مفعول من الواو"[56] . تلك هي النصوص التي نسب فيها العلماء للمبرد جواز إتمام اسم المفعول من الأجوف الواوي العين ، ويكفي لدفع هذا الوهم أن أعرض قول المبرّد فقد قال تعليقا على قول الشاعر :

نبئت قومك يزعمونك سيدا ** وإخال أنك سيد معيون [57]

" فأما الواو فإن ذلك لايجوز فيها ، كراهية للضمة بين الواوين وذلك أنه كان يلزمه أن يقول : مقوول ، فلهذا لم يجز في الواو ما جاز في الياء .هذا قول البصريين أجمعيين ، ولست أراه ممتنعا عند

الضرورة " [58] فالمبرد إنما أجاز التصحيح في ضرورة الشعر فقط و لا يجيزه في نثر الكلام وكذلك نقل عنه الشجري في أماليه [59] .

أما الرد على ابن يعيش فيكفيه أن نسوق كلام سيبويه حيث قال : " ولا نعلمهم أتموا في الواوات ؛ لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات ومنها يفرون إلى الياء فكرهوا اجتماعها مع الضمة . [60]

ويؤيد أستاذنا الدكتور عضيمة ما ذهبت إليه في هذه المسألة بقوله : " والمبرد في رأيه هذا إنما جرى على قاعدة عامة ، كررها كثيرا في المقتضب والقاعدة هي انه يجوز في الضرورة الشعرية رد جميع الأشياء إلى أصولها قال " لو اضطر شاعر لرده إلى أصله كرجوع جميع الأشياء إلى أصولها في الضرورة " [61]

ويقول المبرد في المقتضب : " ويكفيك من هذا كله ما ذكرت لك من أن الشاعر إذا اضطر رد الأشياء إلى أصولها "[62] .

ولنا أن نقرر باطمئنان من خلال ما سبق أن ما نسب للمبرد من القول بأنه يجيز مطلقا تصحيح اسم المفعول من الأجوف الواوي العين الثلاثي هو من قبيل الوهم وإنما أجاز المبرد التصحيح في ضرورة الشعر فقط ولا يجيزه في الكلام المنثور.

المسألة التاسعة
الوهم فيما نسب للمبرد
في باب الثلاثي معتل
العين بالواو والياء

ينسب ابن يعيش للمبرد القول بجواز تصحيح نحو فعل من الأجوف مطلقا حيث يقول : " واستعمال الأصل الذي هو الضم ههنا في ضرورات الشعر عند سيبويه وهو عند أبي العباس جائز في غير الشعر قال : " فإن جئت به على الأصل فأردت أن تبدل من الواو همزة كان ذلك جائزا لانضمامها وقلما يبلغ به الأصل وهو جائز " فقد ساق ابن يعيش نصا عن المبرد هو في المقتضب وترك قوله : ولكنه مجتنب لثقله "[63]

وإليك النص الكامل عن المبرد والذي يفيد أنه يجيز تصحيح فعل من الأجوف في ضرورة الشعر فقط وليس على الإطلاق كما نسب ابن يعيش ذلك للمبرد .

يقول المبرد : " فإن جئت به على الأصل فأردت أن تبدل من الواو

همزة كان ذلك جائزا لانضمامها . وقلما يبلغ به الأصل ، وهو جائز ولكنه متجنب ، لثقله ولأن الصحيح فيه يجوز فيه إسكان المضموم والمكسور في مثل هذا الباب [فمما جاء على هذا الباب] قول العجاج :

وفي الأكف اللامعات سُوَر [64]

وقول الآخر :

أغرُّ الثنايا أحمُ اللثا .... تـ تمنحه سُوكَ الإسحِلِ [65].. " [66]

والذي يدل عليه نص المبرد السابق أن تصحيح فعل من الأجوف جائز في الضرورة الشعرية كما تفيده عباراته وبدليل استشهاده بالشعر على هذا وبدليل قوله : (ولكنه متجنب لثقله)وليس كما قال ابن يعيش .

المسألة العاشرة

الوهم فيما نسب للمبرّد في باب الأسماء التي وقعت على حرفين

يقول البغدادي في الخزانة: " وقال أبو علي في البغداديات أجاز المبرّد في غير هذا الموضع أن يكون الاسم المظهر على حرف مفرد"[67].

و المبرّد يرى أنه لا يكون اسم على حرفين أحدهما لين ولا على حرف واحد والذي يدل على ذلك قوله : " وإن سميت رجلا (كيْ) قلت هذا كيْ فاعلم ، وكذلك كل ما كان على حرفين ثانيه ياءٌ أو واو ، أو ألف ، ألا تري أن حروف التهجي موضوعة على الوقف ، نحو : با ، تا ، ثا ، وكذلك رأوها ، إنما هي موقوفات غير منونات لأنهنّ علامات ، فهنّ على الوقف .

ألا تري أنك تقول : واوْ ، زايْ ، صادْ ، فتسكّن أواخرها ، لأنك تريد الوقف ، ولولا الوقف لم يجمع بين ساكنين ، كما تقول في الوقف : هذا زيدْ ، وهذا عمرو .

فإن جعلتهنّ أسماءً قلت : باءٌ ، وتاءٌ فزدت على كل حرف مثله على ما وصفت لك ، قال رجل يذم النحويين إذ سمع خصومتهم فيه :

إذا اجتمعوا على ألف، وباء ** وتاء هاج بينهم قتال [68]

فأعربها على ما ذكرت لك حين جعلها اسما " [69].

وفي الكتاب يقول سيبويه: " وأما ، كي " فتثقل ياؤها ، لأنه ليس في الكلام حرف آخره ياء ما قبله مفتوح وقصتها قصة لو"[70] .وقد علق أستاذنا الدكتور عضيمة على كلام المبرد وكلام سيبويه بقوله :"يتضح من مقارنة نصوص سيبويه بنصوص المبرد نجد أن المبرّد على وفاق مع سيبويه في أنه لا يكون اسم على حرفين أحدهما لين ولا على حرف واحد " [71].

والذي أراه أن نص المبرّد كفيل بالرّد على من نسب له جواز أن يكون الاسم المظهر على حرف مفرد .

المسألة الحادية عشرة الوهم فيما نسب للمبرّد في باب إعمال اسم الفاعل المحلى بأل

نسب الرضي للمبرّد أن الضمير المتصل باسم الفاعل المحلى بأل كقولك : الضاربي في موضع خفض فقال " وقال الرّماني و المبرّد في أحد قوليه : فجعل للمبرّد قولين ، و أجاز المبرّد في نقده لكتاب سيبويه أن يكون الضمير في الضارباك في موضع نصب أو جر " [72]

ويقول الشيخ خالد الأزهري " وذهب الجرمي والمازني و المبرّد إلى أن الضمير في محل خفض ....."[73]ونسب الأشموني للمبرّد القول بأن الضمير في موضع خفض فقال " وقال المبرّد و الرّماني في الضاربك وضاربك موضع الضمير خفض "[74]

وبعرض نص كلام المبرّد تتكشف الحقيقة وهي أن المبرّد يرى أن الضمير المتصل باسم الفاعل المحلى بأل في موضع نصب ، حيث قال : " وقد قلت : الضاربي والياء منصوبة ، فإنما ذلك، لأن الضارب اسم فلم يكره لكسر فيه والدليل على أنّ الياء منصوبة قولك : الضارب زيدا"[75]

ويقول في موضع آخر " وتقع في النصب ، نحو ضربي والضاربي "[76] وقال أيضا " وكذلك تقول : هذا الضاربي الياء في موضع نصب "[77]

المسألة الثانية عشرة

الوهم فيما نسب للمبرّد من قول في باب المجازاة وحروفها

يُنسب ابن مالك إلى المبرّد القول بأن " إذا " إذا ركبت مع " ما " بقيت على اسميتها ولم تفارقها الاسمية وأنها تدل على المستقبل من الزمان مخالفا بذلك سيبويه ، يقول ابن مالك : " ومذهب سيبويه أن " إذا " ركبت مع " ما " ففارقتها الاسمية وصارت حرف شرط مثل " إن " ومذهب المبرّد وابن السرّاج وأبى على ومن تابعهم أن أسميتها باقية مع التركيب، وأن مدلولها من الزمان صار مستقبلا بعد أن كان ماضيا والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ... "[78]

والذي يراه المبرّد أن إذما من الحروف حيث قال : " ... فمن عواملها من الظروف : أين ، ومتى ، وأني ، وحيثما . ومن الأسماء : من ، وما، وأي ، ومهما ، ومن الحروف التي جاءت لمعنى : إن ، وإذما .. "[79]

فالمبرد من خلال النص السابق يرى حرفية إذما كما يرى سيبويه حيث قال : " باب الجزاء فمما يجازي به من الأسماء غير الظروف من ، وما ، وأيهم ، وما يجازي به من الظروف أي حين، ومتى وأي ، وأني ، وحيثما ومن غيرهما : إن ، وإذما "[80] .

المسألة الثالثة عشرة

الوهم فيما نسب للمبرّد في باب التمييز

ينسب أبو حيّان للمبرّد القول بأنه يرى أن "طفلا" من قوله تعالى " ثم يُخرِجكُم طِفلا "[81] اسم يستعمل مصدرا كالرضا والعدل . فقال : " يوصف بالطفل المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد ويُقال طفل وطفلان وأطفال. وقال المبرّد وهو اسم يستعمل مصدرا كالرضا والعدل يقع على الواحد والجمع "[82]

و أسوق كلام المبرّد وفيه الرّدّ على أبى حيّان حيث يقول : " ... وأما قول الله عزّ وجلّ : " ثم يُخرِجكُم طِفلا " وقوله " فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا "[83] فإنه أفرد هنا . لأن مخرجها مخرج التمييز ، كما تقول : زيد أحسن الناس ثوبا ، وأفره الناس مركبا ... "[84].

ويقول صاحب تأويل مشكل القرآن : " إنه من وضع المفرد موضع الجمع "[85].

وفي المخصص لابن سيده : " قد يقع الطفل على الجميع "[86].

ويقول العكبري في إعراب القرآن " هو واحد في معنى الجمع وقيل التقدير يخرج كل واحد منكم طفلا كما قال تعالى (فاجلدوهم ثمانين جلدة) أي كل واحد منهم "[87] وقيل هو مصدر في الأصل فلذلك لم يجمع

المسألة الرابعة عشرة

الوهم فيما نسب للمبرّد في باب جمع التكسير

نسب ابن يعيش للمبرّد القول بأن قضاة اسم جمع فيقول " وكان أبو العباس محمد ابن يزيد يذهب إلى أن ذلك ليس بتكسير لفاعل على الصحة إنما هي أسماء للجمع "[88]

ونسب والرضي للمبرّد ذلك أيضا فقال : " وإذا كسر على فعلة في المعتل اللام بضم الفاء ..وقال الفرّاء :أصله فعل بتشديد العين. وذهب المبرّد إلى أنه اسم جمع كفرهة وغزى وليس بجمع لعدم فعلة جمعا من غير هذا النوع "[89]

إلا أن المبرّد يرى أن قضاة ، وغزاة ، ورماة جمع تكسير حيث يقول : " ... فإن كان (فاعل) من ذوات الواو والياء التي هما لامان كان جمعه على (فعلة) ، لأنّ فيه معاقبة لفعلة في الصحيح. وذلك قولك : قاضٍ وقضاة ، وغازٍ وغزاة ، ورام ورماة .. "[90]

ورأي سيبويه ما رآه المبرّد فقال : " ونظيره من بنات الياء والواو التي هي لام يجئ على (فعلة) نحو : غزاة وقضاة ورماة "[91].

الهوامش:-

1. الخصائص 1 /206 ، 3/287.
2. خزانة الأدب للبغدادي 3/440.
3. البيت لأمرئ القيس في الخزانة 8/27 وينظر العيني على شرح الأشموني 1/542 والشاهد فيه حيث أعمل المصدر المحلي بأل وهو (النكاية) عمل فعله فنصب أعداءه .
4. البيت من قصيدة لمالك بن زغبة الباهلي ، وهو شاعر جاهلي ، ونسبه سيبويه للمرار ، والعيني على الأشموني نسبه للمرادي الأسدى والصحيح أنه لمالك بن زغبة كما في الخزانة ينظر 3/440 . والشاهد فيه قوله : الضرب مسمعاً حيث أعمل المصدر ((الضرب)) عمل الفعل فنصب ((مسمعاً)) .
5. ينظر شرح الكافية للرضي 3/409 - 410 بتعليق يوسف حسن عمر ، منشورات بنغازي ، 2/183 ط بيروت .
6. سورة البلد الآية رقم 14-15 .
7. سبق تخريجه .
8. المقتضب بتحقيق د . محمد عبدالخالق عضيمة 1/152-153 ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث القاهرة 1399 هـ .
9. انظر الكتاب 1/99 ط بولاق .
10. السابق الموضع نفسه .
11. المقتضب 1/153 .
12. شرح الكافية 2/186 ، منشورات جامعة قاريونس ، 1/246 ط بيروت .
13. البيت لفروة بن مسيك ينظر في سيبويه 1/475 ، 2/305 ط بولاق (المقتضب 1/190 وشرح الكافية 2/185 ط بنغازي ، والخزانة 2/121 ، 4/487 ، والوحشيات ص 27-28 .
14. المقتضب 1/190 .
15. المقتضب 2/360 .
16. انظر 2/563 .
17. 9/143 .
18. 2/382 .
19. 3/305 .
20. 2/362 .
21. ينظر ص 301 .
22. المقتضب 1/194 .
23. شرح الكافية 1/158 منشورات قاريونس ، 1/53 ط بيروت .
24. السابق الموضع نفسه .
25. المقتضب 1/202 .
26. السابق 1/221 من الأصل .
27. السابق 1/47 من الأصل .
28. السابق 3/293 من الأصل .
29. المقتضب 1/ 202 (هامش) .
30. انظر شرح المفصّل 1 / 112.
31. المزمل الآية رقم : 8.
32. نوح الآية رقم : 71.
33. انظر شرح المفصّل 1/112 .
34. شرح الكافية للرضي 1 / 303 ط منشورات قار يونس ، هـ / 104 ط بيروت .
35. (1) نوح الآية رقم : 71.

36. المزمل الآية رقم : 8.
37. الكتاب 2 / 244 ط بولاق .
38. المزمل الآية رقم : 8 .
39. نوح الآية رقم : 17 .
40. المقتضب 1/211 – 212 .
41. السابق 3/184 من الأصل قال :" ولكن المعني والله أعلم : أنه إذا أنبتكم نبتم نباتاً " .
42. انظر همع الهوامع 1/187 .
43. ينظر التصريح بمضمون التوضيح 1/148 .
44. شرح الكافية 2/122 – 123 ط بيروت .
45. المقتضب 1/221 .
46. الكتاب 2/64 – 272 .
47. البيت من قصيدة للمرار الفقعي ، ورد في كتاب سيبويه منسوباً لعمر بن أبى ربيعة ، وقال الأعلم في شرحه إنه للمرار الفقعي ، وورد في المغني 2/8 ، والمقتضب 1/222 ، وشرح الكافية 4/329 ط منشورات قاريونس .
48. المغني بحاشية الأمير 2/8 .
49. المقتضب 1/222 .
50. الكتاب 1/12 – 429 .
51. انظر 2 / 341 .
52. المنصف 1/278 .
53. السابق 1/285 .
54. المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين تحقيق د . مازن المبارك ط دار ابن الكثير دمشق بيروت ص 23 .
55. الهمع 2/224.
56. شرح الأشموني 3/358 .
57. البيت للعباس بن مرداس ورد البيت في المقتضب 1/240 ، وأمالي الشجري 1/111-210 ، والوحشيات ص238 ، والأغاني 6/342 - 343 .
58. المقتضب 1/240 .
59. انظر الأمالي 1/210 .
60. الكتاب 2 / 363 _ 364.
61. (6) هامش المقتضب 1 / 132.
62. (1) المقتضب 1 / 137 .
63. شرح المفصل 10 / 85.
64. شطر بيت لعدوى بن يزيد وليس للعجاج ، صدره : عن مبرقات بالبرين وتبدو ، ورد البيت في المقتضب 1 / 251 ، وشواهد الشافية ص 121 _ 124.
65. نسبه ابن منظور إلى عبد الرحمن بن حسان مادة (سوك) وورد البيت في المقتضب 1 / 251 ، وتصريف المازني 1 / 338 ، والمخصص 11 / 192.
66. المقتضب 1 / 251 .
67. انظر خزانة الأدب 2/261 .
68. البيت ليزيد بن الحكم وورد البيت في المقتضب 1/371 ، والخزانة 1/53-54 ونسبه البغدادي لعيسى بن عمر .
69. المقتضب 1/371 .
70. الكتاب 2/33 .
71. المقتضب 1/371 .

72. شرح الكافية 1 / 262 ، ط بيروت.
73. التصريح بمضمون التوضيح 2 / 30.
74. شرح الأشموني 2 / 136.
75. المقتضب 1 / 383.
76. ص 45 من النسخة الأصل.
77. السابق ص 278 من النسخة الأصل.
78. شرح الكافية 2 / 283 .
79. المقتضب 2 / 45 .
80. الكتاب 1 / 431 - 432 .
81. سورة غافر الآية رقم : 67.
82. البحر والمحيط 6 / 346.
83. سورة النساء الآية رقم : 4.
84. المقتضب 2 / 171.
85. ينظر ص 219.
86. 1/ 31.
87. إعراب القران للعكبري 2 / 73.
88. شرح المفصل 5 / 54.
89. شرح الشافية للرضي 2 / 156.
90. المقتضب 2 / 218 ، وقال بمثل ذلك أيضا في جـ 1 : 125.
91. الكتاب 2 / 206 .